

الذي ذكره المكثري فالقول قول المكثري ان المسافة الى المدينة  
 ولا يثبت قوله ان كرابها مائة وقرن المكثري في حصتها الى سائة  
 المدينة من الخمسين التي ادعاها المكثري ولا يثبت قوله  
 ان كرابها مائة وقرن المكثري انها مائة لان بلوغ المسافة التي  
 ادعاها المكثري بربع قوله وعدم النقد بربع قوله المكثري بان  
 يقال ما نسبة السير من مبداء الى المدينة او الى المحل الذي  
 انتهى اليه من السير من المبدأ الى مكة باعتبار السهولة  
 والامن والطول واصنداها فاذا اقتد ثلاثة ارباع مثلا لعلى  
 للمكثري مثلها من الخمسين التي ادعاها المكثري وان لم يشهد  
 المتفق السهولة عن دعوى كل من المكثري والمكثري فحكمها في  
 هذا الحال كحكمها السابق في حال اختلافهما في المسافة  
 وحدها ولم يشهدا وهو حلوما وفسخ الحكم بالحجة  
 المثل للمكثري فيما مشى **وقال المكثري الكثرية** الدار او الا  
 لا تنتفع بها عشرة من السير **جسدين** درهم مثلا **وقال**  
**المكثري بل** كونهما لك لتنتفع بها **خمس** البين **مائة** من  
 الدراهم **فان لم يستوف** المكثري **سببا** من منافع الدار او الارض  
**حلفا** الى المكثري والمكثري وتبدأ المكثري باليمين **وسخ** الكرا  
 ولا يراعي هنا نقد ولا عدمه ولا شبه ولا عذمه **والا** بان  
 استوفى المكثري سببا من منافع الارض **فسخ** الكراه في الباقي  
 من المدة المتنازع فيها وفي ذكر كرابها **والقول في** قدر كراهة  
**ما** اي الشيء الذي استوفاه فيما مضى من المدة **لمكثري** بمسنة  
 في كل حال **الا** حال **ان** يشهد **ربها** اي الدار او الارض **فقط**  
 دون المكثري فالقول لربها **وعلم** ان لم يثبت المكثري ان كراهة  
**وان** نقد المكثري الكراه للمكثري او الحكم **بالمكثري** بان يكون  
 القول لربها مع النقد الا ان ينفرد المكثري بالشبه فيكون

القول قوله في الجواب **تردد** قال الخط وقد اجمل المضم رحمه  
 الله في هذا التردد ويتبين بذكر كلام المدونة وشراحتها وذلك  
 ان ابن القاسم قال فيها نقدان ذكر الاوجه الاربعة المتقدمة  
 وهذا اذا لم ينتقد قال ابو الحسن مغزومه لو انتقد لكان القول  
 قوله ريبا ولا يفسخ بقية الخبر سيما فيكون كقول الغير ومخالفا  
 لقوله وينسخ باقية المدة علي كل حال وقيل معني قوله  
 هذا ان لم ينفذ اي هذا الذي سمعت من مالك ولم اسمع  
 منه اذا انتقد والحكم عذي سواء فيهما او الذي اقاله  
 الغير فيها هو انه اذا انتقد وابت ريب الارض بما يشبه  
 او ابتاعا مما يشبهه لانسفخ الكراه فيكون في هذين الوجهين  
 مخالفا لما تقدم فيما اذا لم ينتقد من استوفى من حقه قول ابن  
 القاسم وهذا اذا لم ينتقد علي معني انه وانما اذا انتقد فلا  
 يفسخ بريد في هذين الوجهين ويكون قول ابن القاسم  
 موافقا لقول الغير ومنهم من يرى ان مذهب ابن القاسم  
 يفسخ مطلقا ويكون قول الغير خلافا وهو تاويل ابن يونس  
 انظر الخط افاده السابق **او** الا ان **لا يشهد** اي المكثري والمكثري  
**فكر** **المثل** يقضي به بينهما فيما مضى **بعد** حلها وينسخ  
 الباقي **قال** ع والخاص **المنها** يتفقان على ان الحكم ما ذكره  
 المتفق ان لم يشهدا واسمه المكثري وحده ولم يثبت او اما ان  
 اسمه المكثري وحده وانتقد او اشهدا وانتقد فهل الحكم ما ذكره  
 المضم فيما اذا اشهدا واسمه المكثري وحده ولم يحصل نقد فيهما  
 فينسخ باقية المدة فيهما حتى المتفق عليها ويلزم المكثري  
 حصة ما زرع من الكراه الذي ادعاه حيث كان القول قوله  
 او مع الذي ادعاه المكثري حيث كان القول قوله ولا يفسخ  
 باقية المدة المتفق عليها ويلزم المكثري جميع ما ادعاه المكثري

الذي ذكره المكثري فالقول قول المكثري ان المسافة الى المدينة

الدار او

القول